

جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
(19 مارس 1962) سيدي بلعباس



تنظم كلية الحقوق والعلوم السياسية (19 مارس 1962)
بالتعاون مع مخبر " قانون المؤسسة" وفي إطار مشروع
بحث PRFU: " الذكاء الاصطناعي والقانون"
ملتقى دولي حضوري وعن بعد - هجين - بعنوان:

"القانون والذكاء الاصطناعي... نظرات متقاطعة"



يوم 10 و 11 جانفي 2024

بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962

الإشكالية

القانون، ظاهرة إنسانية اجتماعية تتأثر بالفروقات الثقافية والبيئية والديمقراطية والجغرافية، وتتأقلم مع التطورات التي تحدث في المجتمع، وجد من أجل تنظيم المجتمع والسلوك الانساني داخله. وما تعدد التشريعات والتعديلات التي مستها، للدليل على محاولة المشرع لمسايرة التطورات الاقتصادية أو تكنولوجية كانت أوسياسية، ثقافية وأخلاقية.

ومع نهاية القرن الماضي، أحدثت تكنولوجيا الاعلام والاتصال ثورة مست آثارها جميع مجالات الحياة، كما أدت الأنترنت بأجيالها المتتالية إلى تسارع انتشارها وتطور تقنياتها لتحليل ومعالجة الكم الهائل من المعطيات والبيانات الناتجة عن استعمال الأنترنت إما في علاقاتنا الشخصية، المهنية أو العلمية... والانتقال من الثورة الصناعية الثالثة إلى الثورة الصناعية الرابعة المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي وآلياته التي تشتغل بوجود خوارزميات وبرمجيات تساعد على التفكير وتحليل البيانات والمعطيات التي تم تجميعها وتخزينها، وذلك قصد اتخاذ القرار المناسب من دون تدخل الانسان في ذلك.

أدى ذلك إلى ظهور علاقات جديدة تربط الانسان بالآلة، نتيجة لاستعمال الأشياء المتصلة أو أنترنت الأشياء، كما أصبحت الأتمتة وتقنيات الذكاء الاصطناعي تخفف من أعباء ممارسة الأعمال المعتادة ووسيلة لتحقيق مردودية أكبر للمشاريع الاقتصادية ولرقمنتها تحقيقا للاقتصاد الايكولوجي، بل واتسع مجال استعمالها ليشمل عدة مجالات: الصحة، التعليمي، الأمن، والقضاء وحتى في حياتنا العادية. وكلما اقترب الذكاء الاصطناعي من الذكاء البشري، أصبح يثير عدة تساؤلات ومشاكل تستدعي البحث والدراسة لإيجاد حلول لمواجهتها.

فإلحاق الذكاء الاصطناعي بالقانون، هو ربط لمعادلة رياضية مضمون قاعدة قانونية ذات فلسفة وقيم تختلف بحسب الظروف المحيطة بوضعها. فمن ناحية الذكاء الاصطناعي من صنع وبرمجة الإنسان وضعه لمساعدته في حياته، تجاوزت آثاره مجال الهندسة والرياضيات لتشمل المجال القانوني، خاصة عندما يمكن للآلة التفكير واتخاذ القرارات وابرار التصرفات وتحويل الأموال، والعيش مع الإنسان في بيئته ومراقبة تحركاته داخله وحتى خارجه، أو التحكم في طريقة تنظيمه ليومه وطريقة عيشه. ومن ناحية ثانية، وظيفة القانون ضبط السلوك داخل المجتمع

ليعتبر الذكاء الاصطناعي كموضوع يجب التدخل لتنظيمه القانوني. وفي المقابل، خصوصية الذكاء الاصطناعي ستجعل القانون يتحول ليصبح موضوعا أو محلا للذكاء الاصطناعي ينتقل من المفهوم الفلسفي إلى المفهوم الهندسي التقني. فكيف يمكن لقواعد قانونية وضعت لتنظيم الحياة في العالم الواقعي الحقيقي أن تضبط سلوكيات وتصرفات في عالم افتراضي يحركه الذكاء الاصطناعي، بطريقة تضمن التوفيق بين تنظيم المجتمع بتحقيق الأمن والاستقرار القانوني وبين تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي وحمايته؟

مباحث الملتقى:

المحور الأول: الذكاء الاصطناعي ... موضوع جديد للقانون

1- الذكاء الاصطناعي ... الفلسفة والتأصيل

- الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي
- المفهوم العلمي للذكاء الاصطناعي ، التأصيل الفلسفي للذكاء الاصطناعي

2- الذكاء الاصطناعي ... الواقع والفرضيات

- نظرية الشخصية، نظرية العقد (الذكاء الاصطناعي محل أو طرف في العقد) ، وتطبيقاتها (عقود مدنية، تجارية، إدارية)، نظرية المسؤولية (عقدية أو تقصيرية)

3- الذكاء الاصطناعي ... التجديد والابتكار

- الحقوق المعنوية . الحقوق الصناعية ، الحقوق التجارية

4- الذكاء الاصطناعي ... الحماية والتعدي

- الكرامة الإنسانية ، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

المحور الثاني: الذكاء الاصطناعي ... تحدي جديد للقانون

1- الذكاء الاصطناعي وصناعة القانون

- المتغيرات التكنولوجية وصناعة القانون (طرق الصياغة، هندسة القانون،...)
- المتغيرات الاقتصادية وصناعة القانون ، الميتافيرس والقانون

2- الذكاء الاصطناعي وخدمه القانون:

- الذكاء الاصطناعي والعدالة القانونية والاجتماعية الذكاء الاصطناعي والقواعد الإجرائية (مدنية، إدارية، جزائية) ، الذكاء الاصطناعي وفض النزاعات (العدالة التنبؤية ، الطرق البديلة،...), المرفق العام أمام تحديات الذكاء الاصطناعي

3- الذكاء الاصطناعي ومواجهة القانون

- الجرائم المستحدثة لاستخدام الذكاء الاصطناعي (الماسة بالخصوصية وبالاموال، بالاشخاص، الوطنية والعبارة للحدود،...), الذكاء الاصطناعي بين الأخلقة والحكومة (السبل، والنماذج التشريعية)، الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات ...

